

كلمة رئيس هيئة التحرير

يأتي هذا العدد الخاص من مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية لعام ١٤٤٨هـ/٢٠٢٦م، بعنوان: (الابتكار في العمل الاجتماعي)، في إطار الاهتمام بتطوير الممارسات الاجتماعية، وتعزيز قدرة المؤسسات على التعامل مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع، وتقديم حلول أكثر فاعلية واستدامة للتحديات الاجتماعية والتنمية. ولم يعد تطوير العمل الاجتماعي مقتصرًا على تحسين الخدمات القائمة، بل أصبح يتطلب توظيف المعرفة العلمية، وتبني الأفكار والممارسات المبتكرة، وتطوير أدوات التمويل، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات؛ بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات الاجتماعية وتوسيع أثرها التنموي.

ويضم العدد الخاص مجموعة من البحوث العلمية التي تتناول جوانب متعددة من الابتكار الاجتماعي، وتبحث في فرص تطوير القطاع غير الربحي، وتعزيز إسهامه في معالجة القضايا الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المؤسسية والمالية. وتتوسع موضوعات البحوث بين الاستثمار الاجتماعي، وثقافة الابتكار، والعمل التطوعي، وتوظيف التقنية، وأدوات التمويل، بما يعكس تعدد المداخل التي يمكن من خلالها تطوير العمل الاجتماعي ومؤسساته.

ويتناول البحث الأول دور الاستثمار الاجتماعي في دفع عجلة القطاع غير الربحي، من خلال التطرق إلى أهمية الاستثمار الاجتماعي في دعم نمو هذا القطاع، وتنويع موارده، وتطوير برامجه وخدماته. ويرتبط ذلك بتوجيه الموارد نحو المبادرات التي تحقق قيمة اجتماعية مستدامة، وتعزز قدرة المنظمات غير الربحية على التعامل مع الاحتياجات المجتمعية، بما يرفع من فاعلية إسهامها في التنمية.

ويبحث الموضوع الثاني مستوى ثقافة الابتكار في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على البيئة المؤسسية الداعمة للابتكار، ومدى تشجيع الإبداع والمبادرة وتطوير الأفكار وتحويلها إلى ممارسات قابلة للتطبيق. ولا تقتصر ثقافة الابتكار على التقنيات والحلول الجديدة، وإنما تمتد إلى البيئة التنظيمية، وأساليب الإدارة، ومشاركة العاملين، والقدرة على التعلم والتطوير المستمر؛ وهو ما يجعل قياسها مدخلًا لفهم واقع الممارسات المؤسسية، وتحديد فرص الارتقاء بأداء القطاع وأثره الاجتماعي.

ويتناول البحث الثالث دور جمعيات القطاع غير الربحي المعنية بالإعاقة في تفعيل العمل التطوعي، مع التركيز على الجمعية السعودية للإعاقة السمعية نموذجًا، بما يلقي الضوء على إسهام الجمعيات المتخصصة في تنظيم العمل التطوعي وتفعيله في مجال الإعاقة. ويبرز الموضوع ما يمكن أن يؤديه التطوع في توسيع نطاق الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركتهم المجتمعية، وتقوية الصلة بين المؤسسات والمجتمع. كما يلفت إلى أهمية مواءمة المبادرات التطوعية مع احتياجات الفئات المستفيدة، وتعزيز الشراكة بين الجمعيات والمتطوعين، والاستفادة من الطاقات المجتمعية في دعم البرامج والخدمات.

وفي مجال توظيف التحول الرقمي، يأتي البحث الرابع ليتناول إسهام التقنية في تفعيل الابتكار الاجتماعي لبرامج مؤسسات القطاع الثالث، من خلال منصة إحسان نموذجًا. ويتناول البحث دور التقنية في تطوير البرامج الاجتماعية، وتيسير الوصول إلى المبادرات، وتعزيز التواصل بين الجهات المقدمة للخدمات والمستفيدين والداعمين. كما يوضح إمكانات المنصات

الرقمية في تنظيم المبادرات، وتطوير أساليب تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، مع التأكيد على ضرورة ارتباط الحلول التقنية بأهداف واضحة واحتياجات فعلية وممارسات مؤسسية قادرة على تحقيق أثر اجتماعي ملموس.

ويختتم العدد ببحث يتناول تطوير أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز الاستدامة للمنظمات غير الربحية، وهو ما يرتبط بأحد التحديات الأساسية لاستمرار عمل هذه المنظمات، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها. فالاستدامة المالية ترتبط باستقرار البرامج الاجتماعية وإمكان تطويرها، وتحد من تأثيرها بتقلب الموارد أو الاعتماد على مصادر تمويل محدودة. ومن ثم، يبرز دور تنوع أدوات التمويل، ورفع كفاءة إدارة الموارد، واستكشاف فرص الشراكة والاستثمار الاجتماعي، بما يساعد المنظمات على التخطيط طويل الأجل، واستمرار خدماتها، وتعظيم أثرها المجتمعي.

وتقدم هذه البحوث، في مجموعها، صورة متكاملة لجوانب مختلفة من تطوير العمل الاجتماعي، تبدأ بالموارد والاستثمار، وتقر بالبيئة المؤسسية والعمل التطوعي، وتمتد إلى التقنية والاستدامة المالية. ويكشف هذا التنوع أن الابتكار في المجال الاجتماعي لا يرتبط بإنتاج الأفكار الجديدة فحسب، وإنما بقدرة المؤسسات على تحويل المعرفة والأفكار إلى برامج وممارسات وحلول قابلة للتطبيق وتحقيق نتائج ذات قيمة للمجتمع.

وفي هذا السياق، يبرز الدور الذي يضطلع به المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية في تعزيز البحث العلمي في المجالات الاجتماعية، ودعم إنتاج المعرفة المرتبطة بقضايا المجتمع واحتياجاته، والإسهام في تطوير الدراسات والبحوث التي تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية، وتحليل تحدياتها، واستشراف فرص معالجتها. كما تتجلى أهمية هذا الدور في تعزيز الصلة بين البحث العلمي والممارسة الاجتماعية، وتشجيع الاستفادة من نتائج الدراسات في تطوير البرامج والمبادرات والسياسات ذات الصلة، بما يدعم بناء تدخلات اجتماعية تستند إلى المعرفة والأدلة، ويعزز تطوير العمل الاجتماعي على أسس علمية ومنهجية.

وتؤكد مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية التزامها بدعم النشر العلمي المتخصص، وإتاحة المجال أمام البحوث التي تتناول القضايا الاجتماعية من زوايا علمية متنوعة. وتأمل المجلة أن يسهم هذا العدد في إثراء المعرفة حول الابتكار الاجتماعي، وتعزيز الحوار بين الباحثين والممارسين وصناع القرار، وتوسيع فرص الاستفادة من نتائج البحوث في تطوير المؤسسات والبرامج الاجتماعية. كما تتطلع إلى أن تفتح موضوعاته المجال أمام دراسات مستقبلية تختبر فاعلية الممارسات المبتكرة، وتقيس آثارها الاجتماعية والاقتصادية، وتبحث سبل توظيفها في التعامل مع التحديات المجتمعية المتجددة.

ونأمل أن تشكل البحوث المنشورة رافداً للمعرفة العلمية في مجال العمل الاجتماعي، وأن تسهم في استلهام أفكار وممارسات تدعم تطوير المؤسسات الاجتماعية، وتعزز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته التنموية.

رئيس هيئة التحرير

أ.د صالح بن رميح الرميح